



## محضر جلسة اجتماع لجنة مراجعة المعاليم بتاريخ 04 فيفري 2014

التأمت بقصر البلدية بالقصبة ، اجتماع لجنة مراجعة المعاليم البلدية يوم الثلاثاء 4 فيفري 2014 على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر برئاسة السيد منصف عمّوص رئيس اللجنة وحضرها السيدات والسادة المذكورين بورقة الحضور المصاحبة وذلك للنظر في :

- 1- طلب السيد محمد خليل السلّيتي إعفائه من خلاص معلوم الحجز على سيارة،
- 2- إعادة النظر في طلب السيد محمد بن محمد الشعري إعفائه من خلاص معلوم الحجز على سيارة،
- 3- طلب العون البلدي حسان بن خميس الرياحي إعفائه من خلاص معلوم حجز دراجته النارية.

افتتح الجلسة السيد رئيس اللجنة مرحبا بالحضور مشيرا إلى الدواعي التي جعلت الإدارة تبرمج انعقاد هذه الجلسة والمتمثلة في تردّد السيد محمد خليل السلّيتي على قصر البلدية بالقصبة وعلى الدائرة البلدية بالتحريير باعتبار أن رئيس لجنة مراجعة المعاليم هو نفسه رئيسا للدائرة المذكورة وما انجرّ عن تردّداته المتعدّدة من توتر للعلاقة بينه وبقية الأعوان والإطارات البلدية والذي ما انفك خلال هذه الزيارات للمقرات الإدارية يشتكى من الروتين الإداري والبيروقراطية الإدارية التي تسبّبت في تعطيله وأضرّت بوضعيته الاجتماعية

وبالرجوع إلى ملف السيد محمد خليل السلّيتي حيث حجزت سيارته من قبل مركز الأمن الوطني بالجيارة بتاريخ 31 أوت 2013 ،في حين أذن رئيس مركز الأمن الوطني بمنطقة الجيارة برفع الحجز عن سيارة بتاريخ 25 /12/ 2013، ووقع تسليم الإذن برفع الحجز تحت عدد 1925 بتاريخ 25/12/2013 إلى مستودع الحجز البلدي طه حسين.

وبالتالي رأى أعضاء اللجنة إلى ضرورة إعادة احتساب معلوم الحجز وذلك باحتساب أيام الحجز منذ تاريخ الحجز إلى غاية وصول الإذن برفع الحجز إلى المستودع البلدي أي بتاريخ 2013/12/25.

وعلى هذا الأساس، يصبح معلوم الحجز: الأيام من 2013/8/31 إلى غاية 2013/12/25 أي حوالي 4 أشهر 120 يوما 4X دينار= 480 د .

وبالرجوع إلى حالة السيارة من ناحية حيث أكد السيد وكيل مستودع الحجز البلدي أن السيارة المذكورة حالتها سيئة للغاية وإلى الوضعية الاجتماعية الصعبة لصاحب السيارة من ناحية أخرى، قرّرت اللجنة التخفيض في معلوم الحجز ليتفقوا في الأخير على معلوما للحجز قدره 150 د.

ثمّ تمّ التطرّق إلى النقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة والمتمثلة في إعادة النظر في طلب السيد محمد بن محمد الشعري إعفائه من خلاص معلوم الحجز على سيارته، حيث تولى السيد لطفي الطرودي القابض البلدي بتقديم بعض الإيضاحات خاصة وأن المعني بالأمر تعرّض إلى عملية تحيّل من الغير أدّت إلى حجز سيارته مشيراً إلى عدم مسؤوليته بما حدث. كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار بحالته الاجتماعية السيئة.

لذلك قرّرت اللجنة التخفيض من معلوم الحجز ليتفقوا على اعتماد نسبة 60 % ليصبح المبلغ المطالب به في حدود 650 د.

أما في ما يخص النقطة الأخيرة من جدول أعمال الجلسة، وبعد التثبيت من كون السيد حسان بن خميس الرياحي، هو عون بلدي بإدارة النظافة قسم الحفصية ونظرا لظروفه المادية الصعبة كما هو مبين من خلال استظهاره ببطاقة بيانية في الأجر حيث يبلغ الأجر الصافي لهذا العون 32.174 دينارا قرّرت اللجنة إعفائه من خلاص معلوم الحجز عن دراجته النارية.